واقع الوثائق والتوثيق التاريخي في اليمن في حديث مع أ. د صالح باصرة :

لابد من حملة وطنية ومن إصدار قانون يحدد ما هي الوثيقة

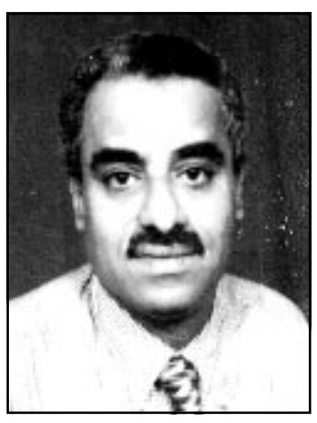

تعد التجربة اليمنية في مجال اصدار التشريعات الوثائقية وانشاء مراكز وطنية للوثائق من التجارب العربية الحديثة وذلك مقارنة بالعديد من الدول العربية الرائدة في مجال الاهتمام بالوثائق واصدار التشريعات الوثائقية المهمة حيث تأتي الدول العربية الشقيقة السودان، مصر، العراق في طليعة الدول العربية التي انتهجت سياسات وطنية علمية مبكرة في مجال انشاء مراكز متخصصة لحفظ وتوثيق الوثائق حيث تم في عام ١٩٥٣م انشاء دار الوثائق القومية المركزية في السودان وصدر في عام ١٩٥٤م في مصر قانون دار الوثائق القومية وفي عام ١٩٦٣م تم في العراق انشاء المركز الوطني للوثائق والذي ألحق حينها بجامعة بغداد، وعلى الرغم من حداثة التجربة اليمنية إلا أن اليمن تمكنت بعد تحقيق الوحدة اليمنية من تحقيق بعض الانجازات الوطنية المهمة في مجال الاهتمام بالذاكرة الوطنية تمثل ذلك في صدور قرار جمهوري رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١م بانشاء المركز الوطني للوثائق تلا ذلك صدور قانون حفظ الوثائق العامة رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٤م ثم صدور قانون الوثائق الجديد رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٢م.

لقاء/ رفيق ياسين درهم

الإشكالية في عدم وجود مركز وطني للوثائق التاريخية

التعصب السياسي أو المذهبي يؤدي إلى ضياع بعض الوثائق

الجدير بالذكر هنا أن الشطر الجنوبي من الوطن كان من المؤسسين للفرع العربي الاقليمي للوثائق عام ١٩٧٢م وبعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة أسهم المركز الوطني للوثائق بجهود كبيرة في توطيد وتعزيز مجالات التعاون الوثائقي بين اليمن وجميع الدول المنضوية في عضوية الفرع العربي الاقليمي للوثائق وذلك بهدف انتهاج سياسات وطنية حكيمة للرقي بمجال الوثائق والتوثيق في جميع محافظات الجمهورية وفقاً للتوجيهات الوطنية في التطبيق الحقيقي لنظام اللامركزية في كافة مجالات التنمية والتحديث وتحقيق التنمية العادلة في كافة محافظات الجمهورية، وفي طليعة هذه المجالات مجال التوثيق والاهتمام بانشاء مراكز للوثائق في عواصم المحافظات.

من خلال هذا الحوار مع الاستاذ الدكتور القدير صالح علي باصرة وزير التعليم العالي وأحد أهم وأبرز الشخصيات الوطنية الاكاديمية الذين كان لهم جهود وانجازات واهتمامات وطنية هامة في مجال حفظ وتأمين الذاكرة الوطنية في اليمن فإلى الحوار :-

■ في البدء نأمل إعطاء القارئ نبذة عن واقع الوثائق والتوثيق في المحافظات الجنوبية والشرقية قبل تحقيق الوحدة اليمنية الخالدة؟

– قبل الوحدة لم يكن يوجد مركز رسمي يعنى بالوثائق والتوثيق كان فقط يوجد مركز البحوث والدراسات وكان هو المسؤول عن توثيق ما يمكن توثيقه من وثائق وكان الأستاذ عبدالله محيرز رحمه الله مديراً للمركز وقبل توليه المركز وخاصة أثناء عمله في سفارتنا في بريطانيا اهتم بجمع بعض الوثائق الخاصة بفترة الاحتلال البريطاني لعدن وبالذات منذ عام ١٩٠٥م هذا إضافة إلى وجود نواة لمركز في سيئون واعتقد أنه مازال يقوم بمهام جمع الوثائق المتعلقة بالدولتين القعيطية والكثيرية والمراسلات بين الخلافة العثمانية والمملكة المتوكلية وفي الثمانينات كان هناك نواة للتوثيق وجمع الوثائق الحزبية في الحزب الاشتراكي اليمني هذا هو واقع التوثيق، الوثائق فعلاً مبعثرة فوثائق السلطنات بعضها ضاعت وبعضها مازالت تحتفظ بها العديد من الأسر وبعضها أحرق، وثائق الدولة وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية أثناء العمل السري الوثائق اليمنية خلال فترة الاحتلال البريطاني موجودة في بريطانيا وقد أولاها الأستاذ عبدالله محيرز رحمه الله اهتماماً كبيراً من خلال جمع وتصوير جزء منها هكذا كان حال الوثائق قبل الوحدة.

■ ماذا عن واقع المؤسسات الوثائقية في اليمن بعد تحقيق الوحدة اليمنية؟

– بعد تحقيق الوحدة تم انشاء العديد من المراكز أهمها المركز الوطني للوثائق التابع لرئاسة الجمهورية والذي اهتم بجمع الوثائق الخاصة بالفترة العثمانية والفترة البريطانية هذا إلى جانب العديد من المراكز التي عنيت بهذا الجانب مثل مركز الدراسات والبحوث اليمني في صنعاء وعدن وفي بعض المحافظات وهناك أيضاً المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار بدأ بجمع بعض الوثائق كما أن البريطانيين أصدروا سجلات في ١٦ مجلداً وثائقياً تحتوي على وثائق ومعلومات عن العلاقات اليمنية البريطانية وفي اسطنبول توجد العديد من الوثائق التي بحاجة إلى من يقوم باصدار كتاب مسلسل يتضمن الوثائق العربية الموجودة في المراكز والمكتبات العثمانية. المطلوب هو أن يكون هناك حملة وطنية أولاً يصدر قانون يحدد ما هي الوثيقة وكم الفترة الزمنية التي يجب أن تمر على الوثيقة حتى تكون ملكاً للدولة. قانون يحدد الاطلاع وسرية تداول الوثائق ويحدد كيف يتم جمع الوثائق وخاصة الوثائق الحكومية ووثائق الأحزاب وثائق الانتخابات والتنظيمات السياسية والمفروض عندما يتم حفظ الوثائق أن يتم الاهتمام أيضاً بفهرستها وتصنيفها بحيث يتم اصدار فهارس حول هذه الوثائق حتى يكون الباحث على علم بما هو موجود من وثائق في المركز الوطني للوثائق، كما نأمل أن يتم مستقبلاً الاهتمام بجمع الوثائق التي تحتفظ بها العديد من الأسر إما بالتصوير أو الشراء والاهتمام بجمع الوثائق الخاصة باليمن المحفوظة في العديد من المراكز والمكتبات الأجنبية ويمكن القيام بمشروع وطني كبير في هذا المجال على غرار ما هو موجود في الدول العربية وخاصة مركز المحفوظات والوثائق في مصر وفي العراق وفي العديد من الدول العربية.

■ ماذا عن مجالات التعاون والتنسيق بين شطري اليمن في المجال الوثائقي قبل تحقيق الوحدة اليمنية المباركة؟

– لا أعتقد أنه كان هناك تنسيق في المجال الوثائقي بين الشطرين وذلك لأنه لم يكن يوجداهتمام بالوثائق اليمنية في شطري اليمن قبل الوحدة اليمنية.

■ هل تعتقدون أن التطرف السياسي والمذهبي قد ألحق أضراراً كبيرة بالذاكرة الوطنية؟

– بكل تأكيد أن التعصب سواءً السياسي والمذهبي يؤدي إلى ضياع الوثائق لأن كل مجموعة تحاول أن تخفي بعض الوثائق التي تكشف حقيقة معينة لا تقبلها ولا ترغب في ظهورها كما أن الفوضى السياسية والصراعات السياسية والحروب تؤدي إلى ضياع كثير من الوثائق.

■ هل تعتقدون أن الوثائق اليمنية قد تعرضت في فترة من الفترات التاريخية للإحراق والتهريب والتغييب مثلاً حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧م، أحداث سالمين، أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦، حرب صيف ١٩٩٤م.

متوقع أن بعض الوثائق خرجت مع بعض الشخصيات التي خرجت من الوطن ومتوقع أن بعض الوثائق هربت ويوجد كتاب للدكتور محمد الصالحية يحتوي على معلومات عن بعض الوثائق وهذا شيء بديهي ولا سيما تهريب الوثائق والمخطوطات وهناك الكثير منها موجود في المتاحف الأوروبية «آثار – مخطوطات» هربت من اليمن.

■ ماذا عن الرؤساء اليمنيين الذين اهتموا بالوثائق والتوثيق؟

– من الرؤساء الذين اهتموا بالوثائق سالم ربيع علي رحمه الله وعلي ناصر محمد في المحافظات الجنوبية قبل الوحدة وهناك أيضاً القاضي عبدالرحمن الأرياني «رحمه الله» كان له اهتمام بالتوثيق وحالياً هناك اهتمام من قبل الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح وخاصة وثائق اليمن الحديث والمعاصر ووثائق الثورة اليمنية ويعتبر الأخ الرئيس علي عبدالله صالح أكثرهم اهتماماً.

■ ما هي أبرز الاشكاليات التي يواجهها المؤرخون اليمنيون في كتابة التاريخ اليمني؟

– الإشكالية في عدم وجود الوثائق التاريخية في مركز وطني يسهل العودة إليها فالوثائق موزعة لدى العديد من الشخصيات والمنظمات والمراكز وبالتالي يصعب على الباحث الحصول على الوثائق ويصعب عليه أيضاً معرفة ما هو الموجود والمتاح من وثائق تاريخية وسياسية في المراكز الوثائقية اليمنية لعدم وجود فهارس منشورة بالوثائق المتوفرة لدى المراكز.

■ شخصيات يمنية ترون بأنه كان لها اهتمام واسهامات كبيرة في مجال جمع وحفظ وتأمين الذاكرة اليمنية؟

– من ضمن الشخصيات التي كان لها اسهامات في حفظ الوثائق الأستاذ عبدالله أحمد محيرز– رحمه الله – الأستاذ/ اسماعيل الأكوع «المخطوطات» الأستاذ/ علي أحمد أبو الرجال رئيس المركز الوطني للوثائق، والأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز المقالح رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني وأيضاً الآن المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار الذي يقوم بجمع بعض الوثائق.

مديرو مكاتب الضرائب في الحديدة لصحيفة (14 أكتوبر) :

قلة الوعي الضريبي عند بعض المواطنين تسهم في التهرب الضريبي وبعض المسؤولين غير متعاونين مع مكتب الضرائب

تعد الضرائب أحد أهم الروافد الاساسية لخزينة الدولة وترفدها بالايرادات والموارد التي تقوم الحكومة من خلالها بصرف رواتب الموظفين وتنمية المشاريع في المحافظات والمديريات واستكمال البنية التحتية .
ونحن بدورنا بادرنا بهذه اللقاءات مع مديري مكاتب الضرائب في حيس وباجل والمنصورية لمعرفة كيفية التحصيل وأهميته ..وتفاصيل اخرى في اللقاءات التالية :

أجرى اللقاء/ محمد سالم مغرسي

زيادة التحصيل

كانت البداية لنا في هذا الاستطلاع بأن تناولنا مكتب ضرائب مديرية المنصورية الذي كان في الماضي القريب يتبع مكتب التحصيل الضريبي لمديرية بيت الفقيه ولم يكن مستغلاً بحد ذاته وكانت في ذلك الوقت تبلغ نسبة تحصيل مديرية المنصورية لاتزيد عن مائتين واربعين الفاً فقط لانه لم يكن هناك مكتب وبالتالي كان هناك تهرب ضريبي .

وقد نالت المديرية الاستقلالية واصبح لها مكتبها الخاص بها بادارة ناجحة وقد التقينا بالأخ / محمد علي الريمي الذي برغم قلة الموظفين او بمعنى أصح عدم وجود موظفين إلا اشخاص متعاونين مع الأخ عبدالرحمن اسامة حضرمي والاخت أمل قاسم الذين جعلوا اياديهم مع مدير مكتب الضرائب وبذلوا جهوداً لايمكن وصفها في رفع نسبة التحصيل في المديرية ليرتفع الايراد إلى اكثر من اربعة ملايين ونصف تقريباً برغم قلة الموظفين وكذا عدم التعاون مطلقاً من الجهة الضابطة التي هي اداة الامن والتي لو قامت بالتعاون مع مكتب ضرائب المديرية لزادت نسبة التحصيل اكثر من ذلك بكثير عدا مدير المديرية الذي ابدى استعداده للتعاون مع الضرائب .

وقد أوضح الاخ / محمد علي الريمي الصعوبات التي تواجههم اثناء التحصيل وكله أمل ان تحل ولو بعض هذه الصعوبات والتي كانت من أبرزها قلة الموظفين وعدم اعتماد من يعملون عنده بدرجات وظيفية حتى يثبتوا في المكتب بصورة رسمية فمثلاً عبدالرحمن أسامة الحضرمي منذ تأسيس المكتب وهو متفان في عمله باذلاً جهوداً لايمكن وصفها في عملية متابعة الاجراءات وكذا في التحصيل الاخت أمل هي ايضاً تحضر يومياً في الصباح الباكر وكلها امل بعد هذه الجهود ان تكون موظفة رسمية ويواصل الاخ/ محمد علي الريمي والذي كان في السابق قبل أن يتولى ادارة مكتب ضرائب المنصورية مسؤولاً عن ريمة بأكملها فهو يعمل عن خبرة وفطنة ولهذاوصل مكتب المنصورية إلى ما وصل اليه من نجاحات وزيادة نسبة التحصيل متمنياً ان يكون هناك تعاون من جهة الضبط التي هي ادارة الامن بالتعاون معهم لمتابعة حقوق الدولة وايقاف اولئك المتلاعبين والمتهربين من دفع الضرائب وقال كذلك بأنه لو وجد التعاون والضبطلوصلت الايرادات إلى أكبر من ذلك بكثير ولما ضاعت حقوق الدولة ولكن للاسف التعاون مفقوداً ولانعلم ما الاسباب التي تجعل التعاون مفقوداً رغم ان مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات .

وأشار كذلك بأن على المواطن ان يكون لديه وعي ضريبي مؤدياً الحقوق التي يجب عليه ان يأتي من تلقاء نفسه دون متابعة كما يجب عليه كذلك ان يكون لديه صحوة ضمير وان لايخفى شيء لان عكس ذلك يذهب بركة ماله ويمحقه ويعلم تمام العلم ان هذه الايرادات تذهب في مصلحته ومصلحة اولاده ومن بعدهم في انشاء وتشييد المدارس وايجاد البنية التحتية لاجله وتوفير كافة الخدمات لمصلحته وعلى المواطن ان يحرص كل الحرص في اداء الحقوق التي عليه لكي ينتفع هو واولاده في دفع ما قرر عليه لان المصداقية تعني ان تبدو مديريتك باحسن صورة ولايتهرب إلا الحاقد الحسود .

ووجه الاخ محمد علي الريمي في الاخير شكره الحار إلى قيادة المصلحة وعملها الدؤوب والمستمر والمتابعة لكل المكاتب في المحافظة وخص بشكره رئيس المصلحة وكل العاملين فيها .

الوعي الضريبي

وخلال جولتنا هذه كنا قد التقينا الأخ قاسم مدير ضرائب مكتب زبيد وركز في حديثه على أهمية التوعية الضريبية والنتائج التي ستتحقق في حالة وجدت التوعية الكاملة بان عملية دفع الضريبة كاملة دون نقصان أو تلاعب أو تهرب سيعمل على رفد خزينة الدولة والتي بدورها تصرف هذه الموارد على رواتب الموظفين وعمل مشاريع في مختلف المجالات لمختلف المديريات مثل تشييد المدارس لاولئك الذي يمتطون الارض جلوساً على التراب مستقبلين اشعة الشمس الحارقة وكذا بناء وتجهيز المستشفيات لاولئك الذين يقطعون الاميال للوصول إلى مرفق صحي أو وحدة صحية وتقطع روحهم وهم لم يصلوا بعد وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية في كفالة حالات ضمان جديدة وكذا شق طرق وايصال مياه الشرب وغيرها من المشاريع التي دائماً ما تعمل حكومتنا على اخذ ديون لعمل مثل هذه المشاريع لان الايرادات اذا امتنع الناس من دفع الضريبة المستحقة عليهم وبهذا اذا تم الدفع سوف نخلص من الديون ونكتفي ذاتياً دون أي ضغوط ووجه في الاخير شكره وتقديره للصحيفة والقائمين عليها وكذا لمجلس اداراتها ووجه شكره إلى قيادة المصلحة ومدير مكتب المصلحة .

وفي مديرية باجل التقينا الاخ / صالح أحمد صبر مدير مكتب ضرائب باجل الذي رحب بنا وشكر هذه الالتفاتة من الصحيفة واداراتها في تبني مثل هذه المواضيع واشار إلى أن مكتب ضرائب باجل يأتي بالمرتبة الثانية بعد المحافظة في عملية التحصيل والتوريد ويوجد وعي لدى المواطنين وانه لا توجد أي صعوبات تواجههم أو اشكاليات حيث وان عملهم يتمركز على عملية التحصيل ورفد الخزينة العامة للدولة بالايرادات والتوريد أولاً بأول وانهم ومن خلال هذا المكتب استطاعوا بجهود مكثفة وبتعاون الجميع الرقي بعملية التحصيل والزيادة كل عام عن العام الذي يسبقه لدرجة ان مكتب ضرائب باجل جاء بشهادة الجميع في المرتبة الثانية بتحقيق اعلى نسبة تحصيل من حيث المتابعة المستمرة ولم ينكر بدوره انه يوجد إلى حد الآن نقص في التوعية الضريبية و يجب ان تؤدي الوسائل الإعلامية المختلفة دورها في المتابعة المستمرة والجهود المبذولة من قبلهم بالحديدة من يعملون باصرار للصالح العام والربط المسبق بين الفروع.

مكاتب الواجبات

المكاتب المنتشرة في المديريات الخاصة بالواجبات الزكوية لاتقل أهميتها ودورها عن مكاتب الضرائب اذا لم تكن هي الاساس في تحصيل الزكاة والفطرة والتي هي من الأساس والداعم الاولى في رفد الخزينة العامة ومده بالايرادات سواء كانت التجارية أو المحاصيل الزراعية أو كما قال لنا مدير مكتب واجبات باجل الاخ محمد عوض عبدالسلام بأن المنادي ينادي للصلاة بقوله حي على الصلاة ونحن ننادي بقولنا حي على الزكاة .

وأضاف اذا لم يأت المواطن بنفسه وبمحض ارادته لدفع الزكاة بمعنى ذلك ان اجره ينقص وايمانه غير متكامل لانه ركن اساسي من اركان الإسلام بايتاء الزكاة فلاداعي للمتابعة وملاحقته بالعساكر هذا ما اتفق بشأنه ويوافقه الرأي الاخ عبدالوهاب الجنيد مدير مكتب واجبات حيس بأن قال هذا واجب ديني ولابد من تأديته ولو بالقوة واستعمال العساكر هو آخر الحلول ويجب ان يكون الدافع للزكاة يأتي برضا نفس حتى يتقبل الله هذه الزكاة ولنتخذ السلف الصالح قدوة لنا في هذا وكما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه والله لو منعوني عقال بعير كانو يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه لهذا فاننا بهذه الطريقة ندافع عن الحقوق.

مساحة إعلانية